

# نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني

عبد الحميد الأنصاري

عميد كلية الشريعة والقانون - جامعة قطر.

## مقدمة: أهمية المجتمع المدني

يرتبط ظهور مصطلح المجتمع المدني بظهور نظريات العقد الاجتماعي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في المجتمعات الغربية، للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار الذين اختاروا بإرادتهم الطوعية حكوماتهم. وظل هذا المصطلح متداولاً في أوساط المفكرين الاجتماعيين، وبخاصة هيجل وماركس إلى أواخر القرن التاسع عشر، ثم انحسر عن الحياة الفكرية والسياسية وانطوى في زوايا النسيان طوال القرن العشرين، وعاد إلى اللمعان والظهور بقوة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث شاع استعماله في أدبيات العلوم الاجتماعية، وراج في الأوساط الأكاديمية والعلمية سواء على المستوى العالمي أو العربي، وذلك بسبب عوامل عديدة، نذكر منها: تعاظم دور المجتمع المدني في استعادة الديمقراطية وتفعيلها، وحل الصراع سلمياً، وحماية الدولة من الانهيار. ونذكر ذلك إذا تأملنا الصور الخمس التالية:

**الصورة الأولى:** مثلت دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، نظاماً شمولياً، ابتلعت فيه الدولة المجتمع، وسحقت الإنسان المواطن، وعندما انهارت داخلياً ومن دون طلبة معادية، لم تجد هذه الدولة المجتمع الذي يحميها من الانهيار، ولا الإنسان الذي يدافع عنها. وفي الأزمات التي تعرض لها لبنان والصومال، اختفت فيهما الدولة بسبب الصراع الداخلي، ولم تجد المجتمع الذي يمنع انهيارها<sup>(١)</sup>.

(١) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز التنمية السياسية والدولية، ١٩٩١)، ص ٣٢، وأحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٤١.

**الصورة الثانية:** نجاح عمال (تضامن) بولندا في إسقاط النظام الشمولي، وحلت النقابة في السلطة سلمياً.

**الصورة الثالثة:** استطاع الكاتب المسرحي هافيل رئيس (المنتدى المدني) في تشيكوسلوفاكيا أن يقوم بالدور نفسه الذي قامت به نقابة تضامن في بولندا، وهو التقويض السلمي لسلطة الحزب الشيوعي الحاكم.

**الصورة الرابعة:** في الوقت الذي استطاعت فيه تشيكوسلوفاكيا حل صراعها السياسي سلمياً، أخفقت يوغوسلافيا - أختها - فشهدت حروباً دموية بشعة خلال التسعينيات، وفسر بأن منظمات المجتمع المدني في الأولى أكثر نضجاً ورسوخاً من الثانية فجنبت بلادها تلك الويلات المدمرة.

**الصورة الخامسة:** بعد الانقلاب الديمقراطي في البرتغال (نيسان/ابريل ١٩٧٤م) بسنة، حدث انقلاب مشابه في إسبانيا (١٩٧٥)، ثم انقلاب ديمقراطي ثالث في اليونان (١٩٧٦) وبذلك استكملت بلدان جنوب أوروبا تحولها الديمقراطي.

وقد فسرت سرعة انتشار الديمقراطية في تلك البلدان بوجود البنية التحتية للديمقراطية، وهي «قيم ومؤسسات المجتمع المدني» التي كانت خامدة إبان الحكم التسلسلي ثم قويت بحكم الجيرة الديمقراطية.

لقد كشفت تجارب التنمية في معظم دول العالم الثالث وعلى امتداد عقود زمنية، عن إخفاق كثير من هذه التجارب في تحقيق أهداف التنمية، بل تضاعفت ديون العالم الثالث وزادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي دعا إلى إعادة النظر في هذه التجارب بهدف فهم أعمق لأبعاد عملية التنمية، وكان من أهم هذه الأبعاد دور قيم وممارسات المجتمع المدني. فقد وجد أن هناك فروقاً حاسمة في معدلات التنمية من مجتمع إلى آخر مع وجود السياسات نفسها، وهذه الفروق إنما ترجع إلى وجود قيم وممارسات المجتمع المدني.

وهكذا مع منتصف التسعينيات، أصبح مفهوم المجتمع المدني هدفاً تدور حوله المؤتمرات والندوات، ومصطلحاً يتردد كثيراً في خطب الزعماء وكتابات المفكرين على اختلاف توجهاتهم، إلا أنه أصبح مصطلحاً فضفاضاً مثل الديمقراطية، يفسره كل حسب حاجته وأغراضه<sup>(٢)</sup>.

**إشكالية البحث:** ظهر مصطلح «المجتمع المدني» في مقابل «المجتمع الطبيعي» من ناحية، و«المجتمع الديني» من ناحية أخرى، وذلك في أول نشأة المصطلح في سياق نظريات التعاقد خلال الفترة الممتدة من النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا.

وكان المصطلح محملاً بشحنة دنيوية أرضية ضد فكرة الحق الإلهي التي كانت تحكم المجتمع الأوروبي.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: سعد الدين إبراهيم، «الثقوفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح «المجتمع

ثم استخدم المفهوم فيما يقابل «المجتمع السياسي» أو الدولة إلى درجة المواجهة والتناقض التناحري<sup>(٣)</sup>، ثم اتجه إلى مفهوم معتدل يجعل للمجتمع دوراً موازناً لسلطة الدولة، يمنح الدولة من الجور والطغيان عن طريق مؤسساتها، ويقيد سلطاتها ويراقب تجاوزاتها<sup>(٤)</sup>، وبحيث يكون التوازن فيه لمصلحة المجتمع؛ أو هو:

«ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تخليق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام»<sup>(٥)</sup>.

كما استخدم المصطلح في مقابل «المجتمع البدوي» أو العشائري أو القبلي عند بعض الباحثين.

والبحث - هنا - معني بالإجابة عن تساؤلات، منها:

- هل يشكل «المجتمع المدني» نقيضاً لـ «الديني»؟

- وهل يحمل مصطلح «المجتمع المدني» بُعداً معادياً للدين؟ وهل في مبادئ الإسلام ما يمثل تهديداً لفكرة المجتمع المدني؟

- هل للمجتمع المدني جذور في الفكر والمجتمع العربي الإسلامي؟

وقد يكون في الإجابة عن هذه التساؤلات، ومن خلال البحث، ما يساعدنا في التوصل إلى مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني.

## أولاً: العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية

### لماذا المجتمع المدني؟

يُشكل المجتمع المدني «البنية التحتية» للديمقراطية، وهو أشبه بالشرابين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية، وهما وجهان لعملة واحدة، هي «الحرية».

وإذا كان من المسلمات أنه لا تنمية من دون ديمقراطية، فكذلك لا ديمقراطية من غير مجتمع مدني يكون كالأب الشرعي أو الأم الحاضنة التي تضمن للديمقراطية النمو والاستمرار والازدهار، وتجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد.

(٣) الصبيحي، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٤) انظر مداخلة وجيه كوثراني ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: وجيه كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ١٤٩.

(٥) فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٩٣.

وكما يقول د. سعد الدين إبراهيم: «إذا زرعت أو نقلت الديمقراطية إلى تربة أي بلد بلا «مجتمع مدني» فلن تعيش، وإذا عاشت، فإن ذلك يكون بوسائل صناعية، إلى أن يقبلها الجسم الاجتماعي - السياسي لهذا البلد، وهو لن يقبلها إلا إذا ساندت هذه الديمقراطية المستزرعة تنظيمات مجتمع مدني»<sup>(٦)</sup>.

ولعلنا ندرك عمق العلاقة العضوية بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذا عرفنا أن تنظيمات المجتمع المدني هي المسؤولة عن التنشئة المدنية السياسية المبكرة للمواطن عبر الجمعية والنقابة والحزب<sup>(٧)</sup>.

كان هذا مقدمة ضرورية لفهم أبعاد الإخفاق العربي المزمع في زرع شجرة الديمقراطية في التربة العربية، رغم التجارب المبكرة في استيراد أشكال وآليات ديمقراطية منذ بدايات القرن الماضي، إذ عرفت دول عربية نظاماً انتخابية وبرلمانية، وأخذت بمبدأ الفصل بين السلطات، وكانت هناك صحف حرة، وأحزاب سياسية معارضة.. ولكن لم تتحقق الديمقراطية المنشودة، وقد قيل في تبرير ذلك، أن كل ذلك تم في ظل الاحتلال الأجنبي الذي عوّق التجربة الديمقراطية.. ولكن وبعد نصف قرن من الاستقلال، لم نحقق شيئاً ملموساً على الصعيد الديمقراطي.. بل نلاحظ تراجعاً وانتكاساً على غير صعيد.

تجارب قرن من الزمان في المعارضة السياسية والمطالبة بالديمقراطية لم توصلنا إلى النهضة المأمولة ولم تتحقق التنمية الحقيقية.. تُرى أين الخلل؟ أهو في التطبيق أم في التنظير؟

في رأينا، أن الخلل الأساسي الذي وقعت فيه النخب السياسية العربية، أنها ركّزت

على «البُنية الفوقية» من النظام السياسي، وعلى الديمقراطية وأشكالها وآلياتها كبناء سياسي فوقي، ولم توجه الجهود نحو ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في التربة الاجتماعية كقيم وعلاقات وعلى مستوى التنشئة الأولى: كتربية وفكر وسلوك، في البيت، وفي المدرسة، وفي الجامعة، وفي النادي، وفي الجمعية، وفي الحزب، فلم تترسخ الممارسة الديمقراطية، ولم تثمر شجرة الديمقراطية

**ندرك عمق العلاقة العضوية بين المجتمع المدني والديمقراطية إذا عرفنا أن تنظيمات المجتمع المدني هي المسؤولة عن التنشئة المدنية السياسية المبكرة للمواطن عبر الجمعية والنقابة والحزب.**

الوليدة ولم تغرس جذورها في الأرض العربية، فكانت في مهب الريح معرضة للاقتلاع عند هبوب أول ريح، يمتحن فيها الرأي العام.

إن انشغالنا الطويل بالسياسي والأيدولوجي على حساب الاجتماعي والقيمي، فضلاً عن أنه وصلنا إلى طريق مسدود، أفرز في النهاية، شخصيات متلوّنة، تنادي

(٦) سعد الدين إبراهيم، «الخطاب المصري المأزوم»، المجتمع المدني (مركز ابن خلدون للتنمية)، السنة ٧، العدد ٨٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، ص ٣ - ٤.  
(٧) المصدر نفسه.

بالديمقراطية وتمارس نقيضها، سواء في المجال السياسي أو الثقافي أو الديني.

واستمرار المراهنة على النظام السياسي، أملاً في التغيير والإصلاح أدى بنا إلى تصور مفهوم ضيق للديمقراطية، ينحصر في السلطة السياسية ودورانها ومراقبتها<sup>(٨)</sup>، وهو المفهوم التراثي الموروث والذي حكم مجمل ممارسات النخب والأحزاب العربية حتى الآن، انطلاقاً من «إن الله يَزَعُ بالسلطان ما لا يَزَعُ بالقرآن» الأمر الذي جعل الفقهاء وعبر قرون متطاولة، منشغلين بشخصية الحاكم العادل أو الإمام الصالح وشروطه، باعتبار أن في صلاح الحاكم صلاحاً للرعية، وفي صلاح الدولة، صلاح الأمة، وكل ذلك في ظل غياب تام للرعية المحكومين ودورهم في الإصلاح المنشود.

إن القضية أعمق من ذلك بكثير، «والأفراد مهما كان لهم من أدوار، لا يستطيعون الانفلات من حقل الحركة الاجتماعية المغناطيسي، والحاكم أو الدولة ليست هي المسؤولة وحدها عن الصعود أو الهبوط، والعلاقة بين الدولة والأمة، ليست علاقة القلب بالأعضاء، إن صلحت الدولة صلحت الأمة، ولا يُعقل أن يكون المجتمع صالحاً والدولة هي الفاسدة، العلاقة بين الدولة والأمة علاقة تبادلية على المدى الطويل، أي أن الدولة عندما تهتمش المجتمع في البداية تقتل نفسها هي في النهاية، والمجتمع عندما يتقبل التهميش في البداية يهلك نفسه هو والدولة في النهاية»<sup>(٩)</sup>.

ولو أن النخب السياسية والثقافية ركزت جهودها على تحقيق إنجازات تراكمية اجتماعية على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، لأقرزت في النهاية تغييرات نوعية سلمية، بقي المجتمع من نوبات العنف التي أجهضت كل الإنجازات النسبية المتحققة. ولاستطاعت تنظيمات المجتمع المدني أن تدعم وتعزز الهامش الديمقراطي النسبي الذي تحقق - قبل الهبات العنيفة - ولأمكن لها أن تضمن استمراره، وتقوم على حراسته وبقائه، ولمنع انكفائه أو ارتداده إلى نقطة البداية.

إن جزءاً أساسياً من أزمة الديمقراطية في بلادنا، بل التعثر ثم الإخفاق، تعود أسبابه إلى غياب أو ضعف تنظيمات المجتمع المدني<sup>(١٠)</sup>، وتدمير قيمه<sup>(١١)</sup>.

إن المجتمع المدني هو رهان المستقبل وهو الشرط الموضوعي لتحقيق الديمقراطية، ولن تتأصل الديمقراطية فكراً وثقافة لدى الإنسان العربي، ولن تتأسس في وعيه بحيث تتحول إلى قناعة لا تتزعزع كقناعة العقل بالضروريات البديهية<sup>(١٢)</sup>، إلا بتفعيل تنظيمات المجتمع المدني، وإفساح المجال أمامها لتؤدي دورها الضروري في المجتمعات العربية المعاصرة.

(٨) سعيد بنسعيد العلوي، «المقدمة»، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٢.

(٩) عبد الله الحامد، «كيف أمكن تجيير الإسلام عبر العصور لمهانة التخلف؟»، الحياة، ١٠/٢١/١٩٩٩.

(١٠) إبراهيم، «الخطاب المصري المأزوم»، ص ٢.

(١١) عبد الله الحامد، «الإخلال بالقيم المدنية هو المعول الذي هد برج الحضارة»، الحياة، ٢٠/٤/٢٠٠١.

(١٢) محمد عابد الجابري، «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي»، المستقبل العربي،

السنة ١٤، العدد ١٥٧ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٤.

## ثانياً: مفهوم المجتمع المدني

يثير مفهوم المجتمع المدني في المحيط الفكري والسياسي العربي، معاني وتصورات مختلفة، سواء من حيث تنظيماته أو مضامينه، وترجع هذه الاختلافات إلى جملة من الأسباب، منها:

- نشأته المرتبطة بواقع المجتمعات الصناعية الرأسمالية الغربية.
- تباين مضامينه تبعاً لصيرورته التاريخية في المجتمع والفكر الغربي، ابتداءً بالفكر الكلاسيكي ثم الليبرالي ثم الماركسي وانتهاءً بالمفهوم الحديث.
- توظيفه السياسي والإيديولوجي، تبعاً للمدارس الفكرية والقوى السياسية والاجتماعية: الليبرالية والقومية والدينية والماركسية في المجتمع العربي.
- ومهما تكن هذه الاختلافات، فإنها ترجع - في النهاية - إلى تصورين رئيسيين لمفهوم المجتمع المدني، هما:

**الأول:** مفهوم واسع يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معاً، فيعرف المجتمع المدني بأنه «مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة - باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى»<sup>(١٣)</sup>.

وبناءً عليه، فإن مؤسسات المجتمع المدني، تشمل المؤسسات التقليدية الاجتماعية مثل العشائرية والقبلية والطائفية، إضافة إلى المؤسسات الحديثة مثل الجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والاتحادات والتعاونيات ومراكز البحث والجامعات ومنظمات حقوق الإنسان.

**المهم في مفهوم المجتمع المدني ليس تكويناته، سواء أكانت تقليدية أم حديثة، بل القيم التي تقوم عليها هذه التكوينات من قبول الاختلاف واحترام حق الآخرين في تكوين منظمات، وسيادة قيم الاحترام والتسامح والتعاون..**

**الثاني:** مفهوم ضيق، يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة، فيعرفه بأنه: «مجموعة المنظمات والممارسات التي تنشأ بـ «الإرادة الحرة» لأبناء أي مجتمع، في استقلال نسبي عن المؤسسات «الإرثية» - مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة من ناحية، وعن «الدولة» من ناحية أخرى»<sup>(١٤)</sup>.

أو بعبارة أخرى، هو المجتمع الذي تقوم فيه «دولة المؤسسات» بالمعنى الحديث

(١٣) انظر: الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ص ٢٩، نقلاً عن: محمود عبد الفضيل، «ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية»، ورقة قدمت إلى: قضية الديمقراطية في الوطن العربي (طرابلس الغرب: ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي، ١٩٩١)، ص ٤٨٦. انظر أيضاً: عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٧٢.

(١٤) إبراهيم، «الخطاب المصري المازوم»، ص ٣.

للمؤسسة: البرلمان، والقضاء المستقل، والأحزاب، والنقابات، والجمعيات... إلخ<sup>(١٥)</sup>.

وهو أولاً وقبل كل شيء «مجتمع المدن» بمؤسساته الإرادية وشبه الإرادية، وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي/القروي، التي تتميز بكونها مؤسسات «طبيعية» يولد الفرد منتتماً إليها، مندمجاً فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة والطائفة... إلخ)<sup>(١٦)</sup> وهو مفهوم يقوم على إقصاء البنى التقليدية الأهلية من تعريفات المجتمع المدني<sup>(١٧)</sup>.

ولعل أحدث تعريف لمفهوم المجتمع المدني كما عبر عنه رائد بحوث المجتمع المدني في الوطن العربي، د. سعد الدين إبراهيم، هو «فضاء للحرية يلتقي فيه الناس، ويتفاعلون تفاعلاً حراً، ويبادرون بمبادرات جماعية، بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مشتركة، أو مصالح مشتركة، أو للتعبير عن مشاعر مشتركة»<sup>(١٨)</sup>.

ويتطابق هذا التعريف مع أبرز التعريفات المعتمدة عربياً وخليجياً<sup>(١٩)</sup>.

ويعرف د. سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك، بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف»<sup>(٢٠)</sup>.

وينتهي بعض الباحثين<sup>(٢١)</sup> إلى القول: إن المهم في مفهوم المجتمع المدني، ليس تكويناته سواء كانت تقليدية أو حديثة فحسب بل بالدرجة الأولى، القيم التي تقوم عليها من قبول الاختلاف، وحق الآخرين في تكوين منظمات تحقق مصالحهم، وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية، وسيادة قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتكافل والتنافس الشريف، وهو ما نميل إليه.

### ثالثاً: جذور ومظاهر المجتمع المدني في الفكر والمجتمع الإسلامي

يذهب بعض الباحثين إلى أنه لا يصح البحث عن المجتمع المدني في الفكر والمجتمع العربي والإسلامي بناءً على أسباب، منها:

- أن الأبحاث التطبيقية عن المجتمع المدني في المجتمع العربي، انتهت إلى أنه ليس

(١٥) محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، ص ٥ و ٨.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، ص ٢٧١.

(١٨) سعد الدين إبراهيم، «المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمطلقات في العالم العربي»، الحياة، ٢٧/٤، ٢٠٠١.

(١٩) ريماء الصبان، «مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي»، الخليج، ١٠/٩، ١٩٩٨.

(٢٠) انظر: المصدر نفسه.

(٢١) الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ص ٢١.

هناك مجتمع مدني بالمعنى القائم في الدول الغربية<sup>(٢٢)</sup>.

- أن المجتمع المدني نشأ من خلال نضال المجتمعات الغربية ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنسي، بهدف الفصل بينهما، وهو المبدأ الذي يعارضه الإسلام، باعتباره نظاماً كلياً شمولياً<sup>(٢٣)</sup>.

- إن المجتمع المدني، يجد أساسه الأيديولوجي، في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات: الليبرالية والرأسمالية والعلمانية، وهي لا تتفق مع القيم الإسلامية السائدة<sup>(٢٤)</sup>.

- إن الممارسات التي كانت تقوم بها البنى والتشكيلات الاجتماعية، فيما يسمى بـ «المجتمع الأهلي» في التاريخ الإسلامي قبل ظهور الدولة القومية العربية، لا صلة لها بالمجتمع المدني، بل هي جزء من المجتمعات العشائرية والقبلية، وممارساتها أقرب إلى ممارسات المجتمع الإقطاعي في أوروبا في العصر الوسيط، والذي جاء مفهوم المجتمع المدني ليشكل رفضاً لها، ومحاولة لتجاوزها<sup>(٢٥)</sup>.

- يقوم المجتمع المدني على قيم نسبية تسمح بالاختلاف والتنوع، ولا توجد للمجتمع المدني، قيم مطلقة، حتى إن القيمة الأساسية للمجتمع المدني، وهي «الحرية» غير مطلقة بل لا بد من تقنينها إجرائياً، بينما قيم المؤسسات الدينية والأحزاب الإسلامية، مطلقة، وتقوم على حراسة قيم مطلقة<sup>(٢٦)</sup>.

وفي ضوء ما تقدم فإننا بحاجة إلى الإجابة عن تساؤلين:

- هل تستوعب أصول الإسلام وقيمه مبادئ وقيم المجتمع المدني (على المستوى النظري)؟

- هل هناك مجتمع مدني أو شيء قريب منه، في الممارسة التاريخية العربية الإسلامية<sup>(٢٧)</sup> (على المستوى العملي)؟

## ١ - التأسيس النظري

يحسن قبل الحديث عن التأسيس النظري للمجتمع المدني في الإسلام، التذكير ببعض مفاهيم وسمات المجتمع المدني، وهي:

- إن المجتمع المدني - حسب المفهوم الكلاسيكي - قد تبلور في سياق نظريات التعاقد كما نادى به فلاسفة العقد الاجتماعي إبان القرن الثامن عشر، تعبيراً عن

(٢٢) انظر مداخلة مجدي حماد ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ص ١٤٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٢٥) انظر مداخلة مصطفى كامل السيد وحيدر ابراهيم علي ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: كوثراني، المصدر نفسه.

(٢٦) ابراهيم، «المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمطلقات في العالم العربي».

(٢٧) الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ص ٤٣.

المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة، وتأسست على عقد اجتماعي، وحد بين الأفراد، وأقرز الدولة في النهاية، فالمجتمع بهذا الاعتبار سابق على الدولة، ومصدر شرعيتها، ورقيها<sup>(٢٨)</sup>.

- إن المجتمع المدني له سمات مشتركة، منها: الطوعية، والاستقلالية، والجمعية، والمؤسسية.

- إن المجتمع المدني يقوم على قيم، من أهمها: الاحترام والتسامح والتعاون والتكافل وحقوق الاختلاف والحرية.

فهل لهذه المفاهيم والقيم والسمات أساس في التطور الإسلامي للمجتمع المدني؟

### ١ - المجتمع المدني الإسلامي، سابق على دولته

حينما بدأ الإسلام دعوته - في المجتمع المكي - أقبل بعض الأفراد - بإرادتهم الحرة الطوعية - على قبوله، في مواجهة المؤسسة التسلطية التي كانت تضطهدهم وتحاربهم. وفي خلال ثلاث عشرة سنة، استطاع الإسلام تكوين مجتمعه المدني الأول، على أساس من عقيدة، وفي إطار مجموعة من القيم الحاكمة للعلاقات الاجتماعية، وتم كل ذلك، قبل أن يفرز المجتمع في النهاية دولته - دولة المدينة - التي قامت على أساس من تعاقد اجتماعي - حقيقي - وبإرادة طوعية حرة (بيعة العقبة الثانية) ودستور نظم حقوقاً وواجبات بين جماعات حرة - متعددة الديانات والأعراق - وفي إطار من قيم العدالة والتكافل والتسامح والتشاور والحرية.

وفي هذا يتوافق المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني - في أسبقيته على دولته - مع تقدم المجتمع الإسلامي وأسبقيته على وجود الدولة وتنظيماتها، وأسبقية النظام الاجتماعي على النظام السياسي، فقد كان المجتمع المدني الإسلامي الأول في مكة، هو البنية الأساسية التي أفرزت أو أنشأت دولته على أساس تعاقد حر.

### ب - المجتمع المدني الإسلامي يشكل مركز الثقل في البناء الاجتماعي

أن مركز الثقل في البناء الاجتماعي الإسلامي ليس الدولة وإنما المجتمع بأفراده وعقائده ومؤسساته، وأن الهدف الأساسي للإسلام ينصب أساساً على إعادة بناء المجتمع الأهلي عبر بناء الفرد المؤمن القوي والجماعة المتماسكة المستخلقة عن الله.

وإذا رجعنا إلى الخطاب القرآني التكليفي فإننا نجد ما يأتي:

- القرآن الكريم، وفي معظم آياته، يتوجه بالخطاب في الأمور العامة أو الشأن العام للمجتمع إلى المجتمع المدني:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٩) القرآن الكريم، «سورة النساء» الآية ١٣٥.

﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾<sup>(٣٠)</sup>.

وهناك آيات كثيرة تحمّل المجتمع مسؤولية الحكم بالعدل والأمر بالمعروف وأداء الأمانات ومنع الظلم، مما يدل على أن المجتمع هو المسؤول الأول عن إقامة الدين وشرائعه ورعاية المصالح العامة، وهو صاحب السيادة العليا<sup>(٣١)</sup>.

- يُحَمِّل القرآن، المجتمع المدني، واجب الرقابة العامة (السياسية والاجتماعية) تطبيقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾<sup>(٣٢)</sup>.

ولا معروف أعرف من العدل ولا منكر أنكر من الظلم، كما قال الإمام محمد عبده، بل إن الرجال والنساء يشتركون معاً في مسؤولية بناء المجتمع وتنميته. ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر...﴾<sup>(٣٣)</sup>.

وفي الحديث، قوله ﷺ «الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله، قال: لله، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم» (رواه مسلم)<sup>(٣٤)</sup> وسئل الرسول صلى الله عليه وسلم «أي الجهاد أفضل؟ قال: كلمة حق عند سلطان جائر»<sup>(٣٥)</sup>.

«إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك الله أن يعمهم بعقاب»<sup>(٣٦)</sup>.

والإسلام هنا لم يكتف بحرية التعبير، وإنما أوجبها وفرضها بحيث يأثم المجتمع إذا اتخذ موقفاً سلبياً من التجاوزات التي تحصل في المجتمع من قبل السلطات المختلفة، ففي الحديث «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم»<sup>(٣٧)</sup>.

### ج - المجتمع المدني الإسلامي نقيض المجتمع الجاهلي والبدوي

الإسلام دين مدني، حرص على تكوين مدنية وحضارة، ولذلك فقد حارب الإسلام

(٣٠) المصدر نفسه، «سورة المائدة» الآية ١.

(٣١) عبد الحميد الأنصاري، نظام الحكم في الإسلام (الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، ١٩٩٨)، ص ١٣٥.

(٣٢) القرآن الكريم، «سورة آل عمران»، الآية ١٠٤.

(٣٣) المصدر نفسه، «سورة التوبة» الآية ٧١.

(٣٤) كتاب الإيمان، ج ١، ص ٢٣٨، وصحيح مسلم (القاهرة: دار الشعب، [د.ت.]).

(٣٥) أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، رياض الصالحين.

(٣٦) أخرجه ابن حزم في: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل.

(٣٧) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، الحديث رقم (٢١٦٩).

نمط الحياة الجاهلية، كما حارب نمط الحياة البدوية الرعوية، ولذلك نجد في الأحاديث مثل: «من بدا جفا» (رواه أحمد) أي من نزل البادية صار فيه جفاء الأعراب<sup>(٣٨)</sup>، وفي رواية أخرى «من سكن البادية فقد جفا» (رواه أحمد).

ولذلك فقد حرّم الإسلام على العرب المسلمين من أهل الحضر العودة إلى البادية للعيش فيها بصفة دائمة مع الأعراب، واعتبر ذلك من الكبائر: «ثلاث من الكبائر، منها التعرب بعد الهجرة» أي أن يعود إلى البادية ويقيم مع الأعراب، بعد أن كان مهاجراً<sup>(٣٩)</sup>. وفي القرآن الكريم ﴿الأعراب أشد كفرةً ونفاقاً﴾<sup>(٤٠)</sup>.

وفي حديث بُريدة أن الرسول ﷺ أمره بأن من يدخل في الإسلام عليه أن يتحول من داره إلى دار المهاجرين<sup>(٤١)</sup>.

الإسلام دين مدني، حرص على تكوين مدنية وحضارة، ولذلك فقد حارب نمط الحياة الجاهلية، كما حارب نمط الحياة البدوية الرعوية..

وكل هذا يؤكد أن مفهوم المجتمع المدني راسخ في التصور الإسلامي، لأنه مستمد من طبيعة الإسلام الحضارية التمدينية، ومن رسالته في الانتقال بأهله من حالة البداوة إلى حالة المدن والحضارة.

#### د - المجتمع المدني الإسلامي يقوم على منظومة من القيم الأساسية، منها:

العدالة والمساواة والحرية والتشاور وحق الاختلاف والتسامح والتعاون والتكافل، وسنكتفي هنا بذكر أبرز قيمتين:

#### (١) التشاور

إن مركز الشورى في الحياة الاجتماعية الإسلامية يمثل مركزاً متقدماً، والشورى في المجتمع المدني الإسلامي قيمة اجتماعية عليا تحكم علاقات الأفراد، وذلك قبل أن تتحول إلى نظام سياسي للدولة، وهذا هو المفهوم المستمد من تقدم آية الشورى المكية ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾<sup>(٤٢)</sup> على آية الشورى المدنية ﴿وشاورهم في الأمر﴾<sup>(٤٣)</sup>.

فالآية الأولى تبرز السمات الأساسية للمجتمع المدني في مكة قبل أن يكون لهذا المجتمع دولته، بأنهم يتشاورون في أمورهم ولا ينفرد أحدهم بالقرار في أمر مصيري يتعلق بالجماعة. وقد وردت سمة الشورى بالجملة الإسمية التي تفيد الاستقرار

(٣٨) محمد جابر الأنصاري، تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها: دعوة لتشخيص الموروث المجتمعي العربي وإعادة تأسيس الثقافة العربية لعصر تنوير جديد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٢٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٤٠) القرآن الكريم، «سورة التوبة»، الآية ٩٧.

(٤١) صحيح مسلم.

(٤٢) القرآن الكريم، «سورة الشورى»، الآية ٣٨.

(٤٣) المصدر نفسه، «سورة آل عمران»، الآية ١٥٩.

والثبوت، فكان الشورى خصيصة من خصائص المجتمع المدني المسلم التي يجب أن يتحل بها سواء كانوا يشكلون مجتمعاً لم تقم له دولة بعد أو كانوا يشكلون دولة قائمة بالفعل كما وضحتها الآية الأخرى. فالشورى وصف ملازم للمجتمع المسلم مثلها مثل الصلاة والزكاة، فإذا كان غير مسموح للمجتمع بترك أركان الإسلام من صلاة وزكاة فذلك لا يسمح له بترك الشورى<sup>(٤٤)</sup>.

هذا على المستوى الاجتماعي، أما على المستوى السياسي فإذا تأملنا ما كان يحصل في عهد الخلافة الراشدة من مشاركة كبار الصحابة للحاكم في الشؤون العامة، وكذلك مشاركة أفراد المجتمع - رجالاً ونساء - في إبداء الرأي والاعتراض والنقد والتقويم وفي المشاركة العامة في الحياة السياسية، اتضح لنا أن الحكم في الإسلام من مسؤولية المجتمع العامة، ذلك المجتمع المدني المتفاعل الواعي الذي تعنيه الأمور العامة، وذلك على الضد من المقولة التراثية السائدة من أن الحكم في الإسلام من مسؤولية الصفوة أو النخبة أو أهل الحل والعقد، إذ أدت هذه المقولة إلى عزلة الصفوة وانغلاقها وانفصالها عن المجتمع المدني، وقد كان ذلك أحد أسباب التخلف الرئيسية، لأن الصفوة التي لا جذور مجتمعية لها، صفوة ضعيفة غير فاعلة<sup>(٤٥)</sup>.

## (٢) حق الاختلاف والتعددية

يكاد القرآن الكريم يكون الكتاب السماوي الوحيد الذي خلد الفكر أو الرأي المخالف بل المحارب، سواء كان منافقاً أو كتابياً أو ملحدًا.

وكذلك فإن القرآن هو الكتاب الوحيد الذي ينظر إلى جميع الأنبياء والرسل والأديان السماوية السابقة، نظرة تقدير وتبجيل، بل يجعل هذه النظرة جزءاً من عقيدة المسلم، وذلك انطلاقاً من قاعدتين أساسيتين هما:

- أن الأديان وإن اختلفت شرائع، فأصولها واحدة، من حيث الألوهية والعمل الصالح والحساب والجزاء، والقيم الأخلاقية المشتركة، وتكريم الإنسان، واحترام حقوقه، توصلنا إلى إقامة مجتمع يتعايش فيه الناس في إطار من التعاون والتسامح ونبذ ثقافة العنف والكراهية والتعصب. ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾<sup>(٤٦)</sup>.

- إن حق الاختلاف، حق أساسي من حقوق الإنسان، سواء في المعتقد الديني أو التفكير أو الرأي أو التعبير عنه.

(٤٤) عبد الحميد الأنصاري، الشورى وأثرها في الديمقراطية (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٦)، ص ٥٢.

(٤٥) عبد الحميد الأنصاري، العالم الإسلامي المعاصر بين الشورى والديمقراطية: رؤية نقدية (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١)، ص ١٢.

(٤٦) القرآن الكريم، «سورة الشورى» الآية ١٢.

## هـ - المجتمع المدني ليس نقيضاً للمجتمع الديني

إذا أخذنا في الاعتبار ما يلي:

(١) المطلق والنسبي في الإسلام: صحيح أن الإسلام وفي جانب منه، يقوم على قيم مطلقة (ثوابت) ولكن هذه المطلقات لا تشكل إلا حيزاً ضيقاً في فضاء عريض من المتغيرات سياسة واقتصاداً واجتماعاً حسب الزمان والمكان.

ومن جانب آخر، فإنه يتصور وجود تمايز بين الفضاءين: الفضاء المقيد الذي تشغله المطلقات، والفضاء الحر الذي تمارس فيه مؤسسات المجتمع المدني نشاطها النسبي، ولا يوجد مثل هذا التطابق أو الاندماج بين الفضاءين إلا عند بعض التوجهات أو الحركات الدينية والتي ترى ضرورة تماثل المجتمع الإسلامي مع الدولة والتي تطرح صيفاً معينة كالخلافة أو الحاكمية الإلهية أو ولاية الفقيه<sup>(٤٧)</sup>.

(٢) الوظيفة الأخلاقية للدين: المجتمع المدني، كما يقول د. سعد الدين إبراهيم، هو فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون، ولكن هذه التفاعلات تحتاج إلى سلطة للتقنين للتأكد من احترام قواعد التعامل، والسلطة هنا للدولة، ولكن الدولة لا تكون

حاضرة مع كل الناس، كل الوقت، ولذلك فإننا بحاجة إلى حوافز وروادع ذاتية، وهذه تكون عادة، نتاجاً للدين أو الأخلاق. فالضمير بالمعنى السوسولوجي - الفلسفي - الأخلاقي، هو نسق من الضوابط الداخلية التي يتم تفعيلها ذاتياً وتلقائياً، وتفضي إلى رقابة غير منظورة على السلوك حتى مع غياب الضوابط الاجتماعية الخارجية، والدين إذن يشكل

لقد لعبت كنائس أمريكا اللاتينية وبعض الإعلام الكاثوليكي والفاتيكان دوراً متزايداً باتجاه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتصدي للقهر.. وهذا يشكل جزءاً من نشاط المجتمع المدني فكيف يكون الديني نقيضاً للمدني؟

المصدر الأصلي للضوابط الداخلية التي تصنع الضمير حتى بالنسبة إلى غير المتدينين<sup>(٤٨)</sup>.

(٣) المؤسسات والأحزاب الدينية لا تحتكر الصواب: صحيح أن هناك مؤسسات وأحزاباً دينية تقوم بتفسير الدين وفق رؤى واجتهادات معينة، ولكن يجب أن نفهم أنه لا سلطة دينية على المجتمع، وأن الفتاوى والاجتهادات أو التفاسير ما هي في النهاية إلا توجهات بشرية في سياق زمني ومكاني معينين؛ ولكل مسلم أن يفهم

(٤٧) انظر مداخلة وجيه كوثراني ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ص ١٥٢. ولزيد من التفصيل في فكرة التمييز بين الدين والدولة، انظر: محمد عمارة: العلمانية ونهضتنا الحديثة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص ٦٥، والدين والسياسة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٦٤. انظر أيضاً: محمد جابر الأنصاري، «مثال بالجزم المشهود على ضرورة التمييز بين الدين والسياسة»، الحياة، ٢٠٠١/٣/٩.

(٤٨) إبراهيم، «المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمطلقات في العالم العربي».

الإسلام حسب قدراته وإمكانياته.

يقول الإمام محمد عبده: «ليس في الإسلام سلطة دينية، سوى سلطة الموعدة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتنفير من الشر، وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلامهم.. ولم يجعل الإسلام لهؤلاء (القاضي أو المفتي أو شيخ الإسلام) أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء، فهي سلطة مدنية قرررها الشرع الإسلامي، ولا يسوغ لواحد منهم حق السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه، أو ينازعه في طريق نظره»<sup>(٤٩)</sup>.

(٤) الوظيفة التحريرية والتنويرية للدين: صحيح أن مفهوم المجتمع المدني نشأ في حالة نقض للطابع الديني للدولة، ولكن هذا المفهوم لم يصبح مرتبطاً بظروف النشأة القديمة، نتيجة للصيرورة الراهنة، حيث تحول الدين إلى محرك أساسي في حركية المجتمع في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي ضد سلطات الدولة وأجهزتها الحزبية، ومن ناحية أخرى، فقد لعبت كنائس أمريكا اللاتينية وبعض الإعلام الكاثوليكي والفاتيكان - خلال العشرين سنة الأخيرة - دوراً متزايداً باتجاه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتصدي للقهر الاجتماعي والطبقي، وكنيسة الأمس غير كنيسة اليوم في اهتمامها بمشاكل العالم الثالث والبعد الديمقراطي، وكل هذا يشكل جزءاً من نشاط المجتمع المدني، فكيف يكون «المدني» نقيضاً لـ «الديني» في هذه الحالة؟!

وإذا كان هذا في الغرب الذي قام ضد كنيسته فكيف بالإسلام وعلاقته بمجتمعه ودوره في التحرير والتنوير؟<sup>(٥٠)</sup>.

(٥) العبادات الإسلامية لها طابع جماعي تحقق وظائف اجتماعية وتربوية: فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، أما الزكاة والصوم والحج فجانبها الجماعي والاجتماعي واضح لا يحتاج إلى بيان، فالعبادات كلها - إضافة إلى أنها قربة إلى الله - فإنها تنمي الجوانب التربوية والخلقية في الإنسان، وتقوي الروابط الجماعية بين أفراد المجتمع وبخاصة حينما يلتقون في المسجد (الجامع) للتعاون والتكافل وتحقيق مصالحهم وتغيير حياتهم إلى الأفضل، كما أنها تغرس في نفوسهم قيم المساواة والعدالة والحرية والتسامح بغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية<sup>(٥١)</sup>.

## ٢ - الممارسات التاريخية

إذا كانت الدولة نتاج المجتمع المدني، وأن كل مجتمع مدني ينتج دولته المميزة (من مقولة مونتسكيو)<sup>(٥٢)</sup>، فإن المجتمع المدني الإسلامي الأول أنتج دولته المتوافقة معه،

(٤٩) محمد عبده، الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية [د.م.]: مكتبة صبيح، [د.ت.]]، ص ٦١.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر مداخلة وجيه كوثراني ضمن المناقشات التي دارت حول بحث: كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ص ١٥١.

(٥١) حسين مؤنس، عالم الإسلام (مصر: دار المعارف، ١٩٧٢)، ص ١٩٢، وهذا الكتاب محاولة رائدة لوضع مقدمة للتاريخ الاجتماعي في الإسلام.

(٥٢) الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ص ١٢١.

بناءً على عقد اجتماعي حر بين رجال أحرار، ودستور نظم علاقات اجتماعية وسياسية في إطار من قيم الحرية والتسامح والتعاون والمساواة.

ولقد كانت لإدارة الرسول ﷺ، والتي كانت تقوم على التشاور والعدالة وحق الاختلاف والتسامح حتى مع المعارضين والمنافقين، أكبر الأثر في بناء دولة نموذجية وفُرت الأمن والاطمئنان في جميع أرجاء الجزيرة العربية مما ساعد على انتشار الإسلام.

وحينما كان التوافق قائماً بين المجتمع المدني ودولته - مدة الخلافة الراشدة - كان المجتمع الإسلامي في قمة قوته وازدهاره، حتى حصل ذلك الافتراق الحاد بين السلطة وقاعدتها المجتمعية، بانقلاب السلطة على مجتمعها، ليستمر ذلك الانقسام قروناً متطاولة بين الكيانين: كيان المجتمع المدني وتنظيماته، وكيان السلطة السياسية ومؤسساتها، وقليلاً ما توافق الكيانان - وذلك في عهد الحكومات الصالحة - وأما في عهود حكومات القهر والتغلب - وهي القاعدة - فكنا نجد أن المجتمع في طريق والدولة في طريق آخر<sup>(٥٣)</sup>. ولكن الأمر المدهش، أن الدولة لم تستطع أن تبطل المجتمع كما حصل في النظم الشمولية فيما بعد، ولا حتى أن تهشمه، وذلك بسبب بسيط، هو أن المجتمع المدني هو أساس الوجود الإسلامي، فهو الذي يتمثل الإسلام في كيانه - كعقيدة وشريعة وميزان خلقي - وتشده روابط اجتماعية تشكل قوته الحقيقية<sup>(٥٤)</sup>.

لقد حصل الانفصال بين الكيانين، واستقل كل كيان بذاتيته واختصاصاته وميادين نشاطه، ولكن المجتمع المدني الإسلامي - وعلى مر التاريخ - قلماً عول على السلطة السياسية الحاكمة في شؤونه إلا في الدفاع الخارجي (الجيش) والأمن الداخلي (الشرطة) وما يتعلق بشؤون البريد<sup>(٥٥)</sup>، بل كانت الدولة في حاجة مستمرة للمجتمع لتمويل ميزانياتها ونفقاتها عن طريق الجباية والضرائب. وأما شؤون التربية والتعليم والتثقيف والشؤون الصحية والاجتماعية، فقد كانت من مسؤولية تنظيمات المجتمع المدني، وقد ساعد على تعزيز دور هذه التنظيمات، أن التنظيم الاجتماعي الإسلامي يجعل المجتمع المسلم مسؤولاً عن الواجبات الاجتماعية العامة (فروض الكفاية)، وكل ما تسميه اليوم بالمرافق والخدمات كانت من مسؤولية المجتمع<sup>(٥٦)</sup>.

وعلى سبيل المثال، فقد كان التعليم من مسؤولية الناس الذين كانوا يحرصون أن يكون في شارعهم أو حيهم، كُتّاب يقوم بالتدريس فيه فقيه يعيش مما يتقاضى عن التعليم<sup>(٥٧)</sup>، وكان المجتمع شغوفاً بالعلم، ويدهش الإنسان من اهتمام الكثيرين بالتأليف برغم قلة ما كان يؤتيه من كسب مادي، ولا يعلل هذا إلا بارتفاع قيمة العلم في سلم أولويات المجتمع، فما تركوا ناحية إلا وألفوا فيها الكتب الكثيرة<sup>(٥٨)</sup>.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: مؤنس، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

ولقد كان المجتمع المدني فاعلاً متحركاً يموج بالحركة بل بالثورة، وكان للعلماء استقلالياتهم في الفتوى والتشريع والتثقيف، وكان للقضاء استقلاليته، وكانت المبادرات الفردية والجماعية الحرة تملأ الفضاء المجتمعي الحر، طاقة وإبداعاً وعملاً طوعاً.

وقد اكتسب المجتمع المدني من كل ذلك روحاً من الاعتماد على النفس، وتعلم الناس كيف يدبرون أمورهم ويحلون مشاكلهم دون حاجة إلى عون من حكومة<sup>(٥٩)</sup>.

ولعل فيما تقدم ما يفسر بقاء الكيان الاجتماعي للمجتمع الإسلامي سليماً متماسكاً رغم التدهور والانحطاط السياسي الذي أصاب الدولة الإسلامية، فقد ظل الناس - رغم سوء الأحوال السياسية - يتمسكون بالمرءة والدين ومكارم الأخلاق فيما بينهم، وذلك مقارنة بما حصل من تدهور اجتماعي شامل للمجتمعات الإغريقية والرومانية والإيرانية عندما تدهورت نظمها السياسية<sup>(٦٠)</sup>.

### تكوينات المجتمع المدني في التاريخ العربي الإسلامي

ينتج تفاعل العلاقات بين البشر في مكان معين وبمرور الوقت، ما يسمى بالمؤسسات الاجتماعية، وهي مجموعة القواعد والآليات التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات الذين يتفاعلون بهدف إشباع حاجاتهم وخدمة مصالحهم وتحقيق أهدافهم، كما أن لهذه المؤسسات دوراً كبيراً في تشكيل العقلية والسلوك السائدين لأفراد ذلك المجتمع<sup>(٦١)</sup>.

لقد عرف المجتمع الإسلامي ومنذ وقت مبكر تعددية دينية وسياسية وعرقية.. وكانت فيه جماعات مهنية (نقابات) وفرق ومذاهب وطرق وجماعات سياسية.

ولقد عرف المجتمع الإسلامي ومنذ وقت مبكر وعلى امتداد التاريخ الإسلامي، تعددية دينية وسياسية وعرقية وجنسية، وكانت هناك جماعات مهنية (نقابات)<sup>(٦٢)</sup> وفرق ومذاهب فقهية وطرق صوفية وجماعات سياسية.

ويقترح بعض الباحثين استخدام مصطلح «المجتمع الأهلي» لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع في التاريخ وبما هو وعاء لبشر ينتجون سياسة وثقافة وسلعاً وعلاقات تبادل، والدولة بما هي هيئة حاكمة لهؤلاء البشر، ذلك أن ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث، من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسسات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة، هو ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً «المجتمع الأهلي»

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥١٥.

(٦١) الصبيحي، المصدر نفسه، ص ٧٩، نقلاً عن: صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٨٠.

(٦٢) رضوان السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام: دراسة في السوسيولوجيا التاريخية للاجتماع العربي الإسلامي (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٤)، ص ٧٩.

في التاريخ الاجتماعي - السياسي العربي<sup>(٦٣)</sup>.

وسنكتفي هنا بذكر أهم هذه التكوينات أو المؤسسات:

### (١) المساجد ودور العبادة

كانت المساجد محور الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وشكلت مراكز إشعاع ثقافي وتعليمي وتربوي بما كانت تبثه من قيم التضحية والجهاد والتغيير وبما كانت تثبته من قيم أخلاقية واجتماعية إضافة إلى أنها مكان يلتقي فيها الناس لممارسة العبادات والشعائر الدينية المختلفة.. وقد كانت دور العبادة أيضاً ملاذاً للناس في أوقات الشدة<sup>(٦٤)</sup>.

### (٢) الأوقاف

كانت الأوقاف مؤسسات كبرى مستقلة أقامها الناس بعطائهم، وأدت دورها الكبير في تأمين مستلزمات «الدفاع الاجتماعي». وقامت بتوفير مختلف المتطلبات الاجتماعية والثقافية للمجتمع من المدارس والمعاهد والمكتبات والمساجد إلى الملاجئ والمستشفيات (البيمارستانات) والفنادق (الخانات) إلى غير ذلك من جوانب الحياة الأخرى إلى حد حبس الأوقاف لصالح الراغبين في الزواج<sup>(٦٥)</sup>.

ويمكن القول إن معظم دور العلم في القرن الرابع الهجري ثم المستشفيات والمدارس التي تأسست في العهد السلجوقي والأيوبيين في المشرق قامت بشكل أساسي على الأوقاف، ثم إن مئآت المؤسسات الاجتماعية والدينية كالجوامع والمدارس والخوانق والربط والزوايا والتكايا والمستشفيات في مدن بلاد الشام قبل العهد العثماني وبعده إنما نشأت واستمرت بفعل الدعم الذي أمنته لها مؤسسة الأوقاف<sup>(٦٦)</sup>.

### (٣) الطرق الصوفية

لعبت الطرق الصوفية دوراً سياسياً واجتماعياً وتحريراً مهماً في المجتمع الإسلامي، وبخاصة تلك الطرق التي انتهجت منهجاً خلقياً قوياً يتفق والقيم الدينية، وقد دخل عامة الناس في تلك الطرق منتسبين، لأنها كانت تفتح لهم طريقاً لاتقاء أذى الحكام والمتصلين بهم، وكانت الطريقة توحد صفوفهم وتجعل لهم وزناً اجتماعياً وسياسياً، ثم إن الانتساب إليها كان يشبع عاطفتهم الدينية ويتيح لهم وسائل التخلص من الملل والفراغ ومتاعب الحياة، وشيئاً فشيئاً تحولت الطرق الصوفية إلى روابط بين أهل الحرف يحكمهم شيخهم اجتماعياً وأخلاقياً ويأخذ عليهم العهد ويساعدهم في

(٦٣) كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ص ١٢٠.

(٦٤) مؤنس، عالم الإسلام، ص ١٠٢.

(٦٥) هويدي، الإسلام والديمقراطية، ص ١٠٧.

(٦٦) كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ص ١٢٨، نقلاً عن: محمد كرد علي، خطط

الشام، ج ٦، ص ٤٥.

أمورهم المالية، وقد قامت هذه الطرق بحفظ جوانب من المجتمع من التساقط في الوقت الذي بلغ فيه النظام السياسي مداه في الفساد. وكانت للطرق الصوفية رباطات وزوايا قامت بأدوار حيوية للمجتمع الإسلامي<sup>(٦٧)</sup>.

#### (٤) نقابات الحرف والصنائع

عرف المجتمع الإسلامي الجماعات المهنية أو «الأصناف» منذ وقت مبكر (القرن السابع الهجري) وذلك على هيئة نقابات، فكان أهل كل صنعة تتكون منهم جماعة مهنية تحت قيادة شيخ يختارونه ليراقب جودة الصناعة ويدافع عن حقوقهم ويفض خلافاتهم، وكانت علاقة الأصناف بالدولة تتم عن طريق المحتسب الذي تطور عن «صاحب السوق»، ثم تراجع دور الأصناف كتنظيمات اجتماعية، وزالت تماماً في القرن الرابع عشر الهجري العشرين الميلادي بظهور النقابات الحديثة، لكن الواقع أن النقابات هي بداية تطور جديد، ولم تحل محل «الأصناف» السمة التقليدية للمدنية الإسلامية، والتي كانت وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي<sup>(٦٨)</sup>.

#### (٥) جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء

استطاع العلماء أن يحتفظوا باستقلالية نسبية عن السلطة في كثير من الأحوال، وحافظوا على الكيان الاجتماعي للمجتمع الإسلامي، وبخاصة في عهود التدهور والانحطاط السياسي، عن طريق التثقيف والتوعية وغرس القيم الأخلاقية وتثبيت العقيدة والمبادئ الأساسية للإسلام، بهدف وقاية البنية التحتية وعلاجها من مفاسد الحكم وسيئاته، أملاً في التغيير والإصلاح المنشودين وتطبيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(٦٩)</sup>.

وقد كان كبار الشيوخ والقضاة والفقهاء - بالفعل - رؤساء المجتمع المدني وقادته، وكان الناس يلجأون إليهم في حوائجهم وفي حمايتهم من البطش والأذى.

#### (٦) نقابات التجار

كان لكل طائفة من التجار «نقابة» وتجمع النقابات كلها في نقابة كبيرة تسمى «نقابة التجارة» يرأسها تاجر كبير (الشاهبتدر) وكانت له مكانة مرموقة عند أهل الحكم والناس، وكان يقوم بخدمة النقابة والدفاع عن التجار ورفع الظلم عنهم وتخفيف وطأة رجال الإدارة عليهم خاصة عند جباية الضرائب منهم<sup>(٧٠)</sup>.

(٦٧) مؤنس، عالم الإسلام، ص ٢١٨.

(٦٨) انظر: السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام: دراسة في السوسيولوجيا التاريخية للاجتماع العربي الإسلامي، الفصل الثالث، «الجماعات المدنية في الاجتماع الإسلامي - الأصناف»، ص ٧٩ - ١١٠.

(٦٩) القرآن الكريم، «سورة الرعد»، الآية ١١.

(٧٠) مؤنس، عالم الإسلام، ص ٢٢٢.

ولكن التجار لم يلعبوا دوراً يذكر في الحياة العامة لأنهم أصبحوا أعوان السلطة<sup>(٧١)</sup>.

### (٧) جماعات الشطار والعيارين

مثلت حركة الشطار والعيارين والحرافيش وأصحاب المهن المحتقرة وأشباههم من المعدمين والعاطلين، بسبب انشغال السلطة بمصالحها وبالصراعات السياسية، جماعات تعيش على هامش المجتمع وفي حالة تمرد دائم على المجتمع، مطالبين بتحقيق العدالة الاجتماعية، مما أكسب تمرداتهم دلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية<sup>(٧٢)</sup>.

### خاتمة: نتائج

١ - إن مبادئ الإسلام وقيمه، تستوعب مضامين وقيم المجتمع المدني، ولا تشكل المطلقات والثوابت في الإسلام تناقضاً لقيم المجتمع المدني، ولا تحد من ممارساته في القضاء الحر - الاجتماعي والسياسي، باعتبار أن العلاقة، علاقة تمايز لا الفصل ولا الاندماج.

٢ - مشاركة المجتمع في الشأن العام، واستنفار جهود الأفراد للمساهمة في تنظيمات المجتمع المدني، بتوازن للسلطة واستقلال عنها، مسؤولية مجتمعية شرعية، تشكل المعادل الموضوعي لقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣ - جذور المجتمع المدني موجودة وبكثافة في عمق المجتمع العربي الإسلامي، والتجارب والممارسات والفعاليات التاريخية لتكوينات المجتمع المدني على امتداد التاريخ الإسلامي - وفي جانب منها - تعد أساساً صالحاً لبناء مشروع لفهوم عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني، مع ضرورة الإفادة من المعطيات المعاصرة لقيم وممارسات المجتمع المدني.

٤ - إن تفعيل تنظيمات المجتمع المدني - في المجتمعات العربية المعاصرة - هو الكفيل بتعزيز قيم الديمقراطية على مستوى التنشئة الأولى، وتصحيح الممارسة الديمقراطية على مستوى القاعدة الاجتماعية والسياسية، بما يؤدي إلى تحسين الوضع الديمقراطي وإلى عدم انتكاسته ونكوصه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يساعد على إنجاح عمليات التنمية بما يؤدي إلى تحقيق معدلات أداء أعلى.

٥ - إن خطأ النخب والأحزاب السياسية العربية - الأساسي - أنها ركزت جهودها - ومنذ وقت مبكر من القرن الماضي - على السياسي والأيدولوجي، وأهملت الاجتماعي

(٧١) الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ص ٥٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٥٤.

والقيمي، فانشغلت بالصراع السياسي على السلطة - معارضة وإصلاحاً - ودارت في فلكها، وأهملت تنظيمات المجتمع المدني، وتعزيز قيمها على مستوى القاعدة الاجتماعية.

٦ - المجتمع المدني ليس بديلاً من الدولة العادلة، والتي تأخذ على عاتقها مسؤولية البناء والتنمية، وإنما هو مكمل للدولة في الوظائف والمسؤوليات ويخطئ من يقول إن مقولة المجتمع المدني، وضرورة تنميته وتفعيله يعنinan التخلي عن الدولة وضرورتها<sup>(٧٣)</sup> أو إضعافها لحساب المجتمع المدني، إذ لا يستقيم وجود مجتمع مدني قوي ودولة ضعيفة. لقد ضعفت الدولة في الجزائر وانهارت في الصومال.. فهل قويت المجتمعات أو قامت؟ والحل ليس في رفض الدولة المتسلطة ولا في المعارضة بين الدولة والمجتمع المدني ولكن تغيير الدولة ذاتها من الداخل<sup>(٧٤)</sup>.

٧ - إن ما بقي من تراث المجتمع المدني لا يعدو أشكالاً من التماسك الاجتماعي الذي اخترقته علاقات الإنتاج الجديدة، فطائفة الحرفة أخلت مكانها للنقابة الحديثة، وتعددية الطرق والمذاهب أخلت مكانها للأحزاب والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأما مؤسسة الوقف وبقية الصدقات (كالزكاة مثلاً) فهي مؤسسة تاريخية، يجب تجديدها وتطويرها، لتقوم بدورها في إنشاء ودعم المدارس والجامعات والمستشفيات ومراكز البحث العلمي والخدمات الاجتماعية، عبر مؤسسات وجمعيات مستقلة، وبذلك تساهم في إحياء تنظيمات المجتمع المدني، وفي إقامة علاقة توازن أكيد مع دولة عادلة ديمقراطية<sup>(٧٥)</sup> □

(٧٣) محمد محفوظ، الأمة والدولة: من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، ص ١١٨.  
(٧٤) الصبيحي، المصدر نفسه، ص ٢٣٧.  
(٧٥) كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي»، ص ١٣٠.